# الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية وانعكاساتها على التنمية الإقليمية

# The Geopolitics of Border Disputes and The Implications for Regional Development

م. م. كوثر حسن علي صادق

جامعة بغداد ـــــ مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

07711110304

kawthar.h@iurp.uobaghdad.edu.iq

**الملخص:**

تعد النزاعات الحدودية من أكثر القضايا ارتباطًا بصلب الجغرافية السياسية المعاصرة، لأنها تقع عند نقطة التماس بين المكان والسيادة والموارد والهوية. ويمتد أثر هذه النزاعات إلى ما هو أبعد من البعد الأمني المباشر، ليطال مسارات التنمية الإقليمية في المناطق الحدودية والدول المتجاورة من خلال تعطيل الاستثمار، وإضعاف الترابط الاقتصادي، ورفع كلفة الحوكمة والبنية التحتية، وتوجيه الموارد نحو الأمن بدل التنمية. يتناول هذا المقال الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية بوصفها ظاهرة تتشكل بفعل تداخل العوامل التاريخية والقانونية والاقتصادية والجيوستراتيجية، وتبحث في آليات تأثيرها على التنمية الإقليمية، سواء عبر خلق مناطق هامشية غير جاذبة اقتصاديًا، أو عبر تحويل الحدود إلى مساحات تنافس جيوسياسي تعيد توزيع الفرص والمخاطر بين الأقاليم.

**الكلمات المفتاحية:** الجغرافية السياسية، النزاعات الحدودية، التنمية الإقليمية

**Summary**:

In this review article, the researcher examines how geopolitics of border disputes are shaped and how they affect the development of a region. It attempts to argue that contentious borders are strategic spaces that connect sovereignty, resources, mobility and security. Long-term conflicts undermine investment, the economic integration between countries, distort priorities in the use of public funds, and cause social and developmental strains on the border areas. The article has found out that border governance and dispute management are strongly connected to regional development in border regions, and that balancing between security and development strategies can help to mitigate vulnerabilities and promote stability.

**Keywords**: Geopolitics, Border Disputes, Regional Development.

**المقدمة:**

أصبحت النزاعات الحدودية في عالم اليوم من أكثر القضايا التي تكشف تداخل الجغرافيا بالسياسة، وتوضح كيف يمكن لخط مرسوم على الخريطة أن يتحول إلى مصدر توتر طويل الأمد، أو إلى أداة نفوذ ومساومة، أو إلى بوابة تعاون وتنمية إذا أُحسن تدبيره. ومن هنا تبرز أهمية الجغرافية السياسية بوصفها مدخلًا يفسر النزاعات الحدودية من خلال المكان ومعانيه ووظائفه، لا من خلال النصوص القانونية وحدها.تتعدد أسباب النزاعات الحدودية، لكنها غالبًا ما تتصل بتاريخ الترسيم وحدود الإرث الاستعماري، أو بغموض الخرائط القديمة وتناقض الروايات، أو بتغيرات البيئة الطبيعية مثل تحولات مجاري الأنهار وتراجع السواحل، أو بتداخل المكونات السكانية والقبائل والعشائر عبر الحدود. وقد تظهر النزاعات أيضًا نتيجة اكتشاف موارد استراتيجية في مناطق حدودية، فتتحول الحدود إلى مساحة صراع على العوائد والحقوق. غير أن أخطر ما في النزاعات الحدودية أنها لا تؤثر في العلاقات بين الدول فقط، بل تترك أثرًا مباشرًا في التنمية الإقليمية داخل الدول نفسها. ومن هنا ينطلق هذا المقال ليبحث في الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية وانعكاساتها على التنمية الإقليمية، عبر تصور يرى أن النزاع ليس حدثًا منفصلًا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، بل هو بنية تؤثر في خيارات الدولة وفي مسار الأقاليم.

**أولاً: مفهوم الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية:**

تشير الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية إلى الحقل الذي يدرس كيف تتحول الحدود من مجرد خطوط تنظيمية بين الدول إلى مساحات فاعلة في تشكيل السلطة، وتحديد السيادة، وإعادة إنتاج المصالح، وصوغ العلاقات بين الداخل والخارج. فالمقصود هنا ليس تعريف الحد بوصفه فاصلاً هندسيًا على الخريطة، بل فهم الحد بوصفه ظاهرة سياسية مكانية. وعندما يصبح الحد موضع خلاف أو تنازع أو توتر، فإنه يتحول إلى نقطة تركيز عالية الحساسية، لأن أي تغير في وضعه أو تفسيره ينعكس مباشرة على شرعية الدولة، وعلى توزيع الموارد، وعلى استقرار الأقاليم المحاذية له.

ويتأسس مفهوم الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية على فكرة السيادة وحدودها العملية. فالدولة قد تمتلك سيادة قانونية على منطقة ما، لكنها قد لا تمتلك سيطرة فعلية كاملة بسبب التضاريس الوعرة، أو ضعف البنية الأمنية، أو تداخل السكان، أو نشاط الاقتصاد غير

الرسمي، أو تدخلات خارجية. وفي هذه الحالات تظهر فجوة بين "السيادة على الورق" و"السيادة على الأرض". وهذه الفجوة نفسها قد تكون سببًا للنزاع أو عاملاً يطيل عمره، لأن الطرف الآخر يستثمر مواطن الضعف، ولأن الدولة تصبح مضطرة لإثبات حضورها عبر وسائل متعددة، قد يكون بعضها تنمويًا وبعضها أمنيًا ومن المهم ضمن هذا المفهوم فهم أن النزاعات الحدودية ليست نوعًا واحدًا. وهناك نزاعات موارد عابرة للحدود، مثل الأحواض المائية والأنهار والحقول المشتركة، حيث يرتبط الخلاف ليس فقط بالأرض، بل بمنفعة اقتصادية أو مائية تتجاوز الخط. وهناك نزاعات إدارة ومعابر، حيث تبقى الحدود معترفًا بها رسميًا لكن الخلاف يتصل بشروط العبور، والرسوم، والقيود الأمنية، والتحكم بالتجارة.

ويبرز في المفهوم أيضًا دور الموارد في إعادة تعريف قيمة المكان الحدودي. فالمكان لا يكتسب حساسيته من كونه حدًا فقط، بل من كونه قد يحتوي أو يجاور موارد استراتيجية. اكتشاف النفط أو الغاز أو المعادن أو حتى إمكانات لوجستية في منطقة حدودية قد يعيد تشكيل النزاع أو يخلق نزاعًا جديدًا. كما أن تحولات الأسواق العالمية وارتفاع قيمة مورد معين قد يرفع من قيمة منطقة كانت هامشية سابقًا. بهذا المعنى، الجغرافية السياسية لا تنظر للمكان بوصفه ثابتًا، بل تقرأ تغير قيمته عبر الزمن تبعًا للموارد والتكنولوجيا ومسارات التجارة.وتتصل الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية أيضًا بمفهوم "الحوكمة الحدودية"، أي كيفية إدارة الدولة لحدودها بوصفها مساحة حركة وتبادل، لا بوصفها فقط مساحة منع وردع.

ويكتمل المفهوم حين نضع في الاعتبار تعدد الفاعلين في الفضاء الحدودي. فالدولة ليست وحدها الفاعل هناك. توجد مجتمعات محلية، وقبائل وعشائر، وشبكات تجارة، وشركات نقل، وأجهزة أمن متعددة، وأحيانًا منظمات دولية أو قوات حفظ سلام، وقد توجد جماعات مسلحة أو شبكات تهريب. هذا التعدد يجعل النزاع الحدودي ليس مواجهة ثنائية بسيطة، بل شبكة علاقات معقدة تتداخل فيها المصالح. وقد يكون هناك من يستفيد اقتصاديًا من استمرار التوتر، أو من بقاء المعابر غير منظمة، أو من بقاء الحدود رمادية، مما يزيد صعوبة الحل.

وبناء على ذلك، يمكن تعريف الجغرافية السياسية للنزاعات الحدودية بأنها دراسة ديناميكية للحدود باعتبارها مجالًا للصراع والتعاون معًا، ودراسة لكيفية تحوّل المكان الحدودي إلى مصدر قوة أو إلى مصدر هشاشة بحسب توازن السيادة والقدرة والإدارة والتنمية.

**ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للحدود في سياق النزاع:**

تتجسد الأهمية الاستراتيجية للحدود المتنازع عليها في كونها مناطق تتحكم في ثلاثة محاور رئيسية مترابطة، هي الموارد، والحركة والربط، ثم الأمن والتموضع. والحديث عن هذه المحاور لا يعني أننا أمام عناصر مستقلة تعمل بمعزل عن بعضها. فالحدود حين تستقر قد تتحول إلى بوابات للتبادل والتنمية، وحين تتوتر تصبح نقاط اختناق وتنافس، وتتحول قيمتها من قيمة منفعة إلى قيمة صراع.

أولًا: محور الموارد ترتبط الحدود المتنازع عليها غالبًا بموارد اقتصادية أو مواقع ذات قيمة إنتاجية أو لوجستية تجعل السيطرة عليها جزءًا من معادلة الثروة الوطنية ومصادر القوة. والموارد هنا لا تقتصر على النفط والغاز أو المعادن، بل تشمل أيضًا الموارد المائية، والأراضي الزراعية الخصبة، ومناطق الصيد البحري، والممرات الجبلية التي تتحكم في حركة النقل، وحتى المواقع التي تمنح أفضلية لإنشاء موانئ أو مناطق صناعية أو مراكز تخزين. لذلك فإن النزاع الحدودي في كثير من الحالات يشتد عندما يتحول المكان إلى "وعاء منفعة" يمكن أن يغير توزيع العوائد بين الدول أو بين الأقاليم داخل الدولة.

كما أن الموارد تخلق شكلًا خاصًا من النزاع يتجاوز خط الحدود إلى "الهامش المحيط به". فحتى لو اتفقت الدول نظريًا على خط الترسيم، قد يستمر الخلاف حول كيفية استغلال الموارد المشتركة أو تنظيمها، أو حول مناطق الصيد أو استخدام المياه أو الحقول المتداخلة. وهذا النوع من النزاع يوضح أن الحدود ليست نهاية للفضاء الاقتصادي، بل بداية لسؤال أكبر عن العدالة في توزيع المنفعة. وفي كثير من المناطق، يصبح الحل الواقعي هو الانتقال من منطق السيطرة الصفرية إلى منطق تقاسم المنافع أو الإدارة المشتركة، لأن الموارد بطبيعتها قد تكون ممتدة وغير قابلة للحصر ضمن خط واحد، خصوصًا في الأحواض المائية والحقول النفطية والغازية العابرة للحدود.

ثانيًا: محور الحركة والربط الحدود ليست فقط منطقة فصل، بل هي في الأصل عقدة حركة. وفي الأوضاع الطبيعية يمكن أن تعمل كجسور للتبادل التجاري والنقل وتكامل الأسواق. لكن في سياق النزاع تتحول الحدود إلى منطقة اختناق ترفع كلفة التجارة، وتضعف سلاسل الإمداد، وتزيد الاعتماد على مسارات بديلة، بما ينعكس على تنافسية الأقاليم والمدن الحدودية وعلى الاقتصاد الوطني عمومًا. فالإغلاق أو التضييق أو تسييس المعابر يقطع أحد أهم مصادر الحيوية الاقتصادية في الأطراف، ويجعل حركة السلع أكثر بطئًا وأكثر كلفة، ويؤثر في الأسعار داخل الأسواق المحلية.وتظهر أهمية هذا المحور بوضوح عندما نلاحظ أن التجارة الحديثة تقوم على انتظام التدفق أكثر من قيامها على مجرد وجود السلع. فالتأخير عند

المعابر، وكثرة نقاط التفتيش، والرسوم الاستثنائية، وغياب التنسيق الجمركي، كلها عوامل تُدخل الاقتصاد في حالة عدم يقين، فتتضرر قطاعات النقل والتخزين والتأمين والصناعة التي تعتمد على وصول المواد الخام في وقت محدد. كما تتضرر الأقاليم الحدودية التي تعيش على التجارة العابرة والخدمات المرتبطة بها، مثل الأسواق الحدودية، وورش الصيانة، والخدمات اللوجستية، وتوفير اليد العاملة الموسمية.

ثالثًا: محور الأمن والتموضع تتحول الحدود المتنازع عليها في الغالب إلى مسرح احتكاك أمني، فتزداد عسكرة الفضاء، وتكبر ميزانيات الرقابة والحماية، ويعاد توجيه الموارد من الاستثمار التنموي إلى الإنفاق الأمني. وهذا التحول لا يقتصر على بناء نقاط عسكرية أو زيادة الدوريات، بل يمتد إلى بناء ثقافة سياسية وإدارية ترى في الإقليم الحدودي "خط مواجهة" أكثر من كونها "مجال تنمية". وبهذا تتغير أولويات الدولة في الأطراف، وتصبح الخدمات العامة والمشاريع الاقتصادية أقل حضورًا أو أكثر ارتباطًا بالاعتبارات الأمنية . وفي سياق النزاع، لا يكون التهديد عسكريًا فقط. قد تظهر تهديدات غير تقليدية مثل تهريب السلاح والمخدرات، وتسلل جماعات مسلحة، وجرائم منظمة، وعمليات ابتزاز اقتصادي، وحتى توترات أهلية نتيجة التداخل السكاني والقبلي عبر الحدود. وتظهر انعكاسات محور الأمن والتموضع أيضًا على البنية السكانية. فالمناطق التي تتعرض لتوتر حدودي متكرر قد تشهد هجرة داخلية، إما بسبب الخوف وعدم الاستقرار، أو بسبب تراجع فرص العمل، أو بسبب تقييد الحركة.

**ثالثاً: النزاعات الحدودية والتنمية الإقليمية**

ترتبط التنمية الإقليمية بمدى استقرار المجال المحيط بها، وبقدرة الدولة على إدماج الأطراف في الاقتصاد الوطني، وتوفير بنية تحتية وخدمات وفرص عمل. غير أن المناطق الحدودية تمتلك خصوصية إضافية تجعل مسار التنمية فيها أكثر حساسية من غيرها، لأنها تقع عند نقطة تماس بين الداخل والخارج، وتتعرض باستمرار لتأثيرات السياسة الإقليمية وحركة التجارة والعبور والتوازنات الأمنية. وعندما ينشأ نزاع حدودي أو يطول أمده، يتحول هذا التماس إلى عامل ضغط مزمن يعيد تشكيل الاقتصاد المحلي، ويؤثر في قرارات الاستثمار، ويغيّر أولويات الإنفاق العام، وينعكس على الاستقرار الاجتماعي والديمغرافي. وبذلك لا يصبح النزاع مجرد "ملف خارجي" تديره الدولة على مستوى الدبلوماسية والأمن، بل يتحول إلى بنية مؤثرة في التنمية، تصنع الفوارق بين الأقاليم، وتحدد فرص النمو أو الانكماش في الأطراف.

أول مسار واضح يتأثر بالنزاعات الحدودية هو تعطيل الاستثمار وارتفاع المخاطر. فالقطاع الخاص بطبيعته يفضّل البيئات المستقرة القابلة للتنبؤ، حيث يمكن تقدير التكاليف والطلب والأسعار وحركة النقل. أما في الأقاليم الحدودية المتنازع عليها، فتزداد درجة عدم اليقين. ترتفع تكاليف التأمين على البضائع والممتلكات، وتتضاعف كلفة النقل بسبب التفتيش والتأخير أو بسبب تحويل المسارات إلى طرق أطول أو أقل أمانًا، كما يتردد المستثمر في وضع رأس مال طويل الأجل في منطقة قد تُغلق فيها المعابر، أو تتغير فيها الأوضاع الأمنية بسرعة. ويترتب على ذلك تراجع المشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة، وضعف تمويل المصارف للمشاريع المحلية، وارتفاع فوائد القروض بسبب تصنيف المخاطر، وهو ما يجعل التنمية الإقليمية في الحدود أقرب إلى نشاط محدود قصير الأمد بدل أن تكون عملية تراكم تنموي مستدام.

المسار الثاني هو إضعاف الاندماج الاقتصادي الإقليمي. فالمعابر الحدودية في الظروف الطبيعية يمكن أن تكون محركات نمو، لأنها تخلق تجارة، وخدمات نقل وتخليص جمركي، وأسواقًا متخصصة، وشبكات لوجستية تربط الأقاليم بالأسواق الخارجية. لكن النزاع يحول المعابر إلى نقاط هشاشة. قد تصبح أقل كفاءة بسبب القيود الأمنية أو الإغلاقات المتكررة أو التعقيدات الإدارية، وقد تتقلص التجارة العابرة للحدود أو تنتقل إلى قنوات غير رسمية. وفي هذه الحالة يظهر اقتصاد حدودي موازٍ قائم على التهريب والوساطة والعبور غير الشرعي. هذا الاقتصاد قد يبدو للبعض مصدر رزق سريع، لكنه يضعف الإيرادات الرسمية للدولة، ويقوض المنافسة العادلة، ويزيد من الفساد، ويؤسس لشبكات مصالح تستفيد من استمرار الفوضى وتقاوم تنظيم الحدود. وبدل أن تكون الحدود مساحة لتكامل اقتصادي، تصبح مساحة "اقتصاد ظل" يضر الدولة والإقليم معًا.

المسار الثالث يتمثل في تشوه أولويات الإنفاق العام. فعندما تُعسكَر الحدود لفترات طويلة، تتقدم أولويات الأمن على التنمية. تزداد مخصصات القوات، ونقاط المراقبة، والبنية الأمنية، وتتعاظم كلفة التشغيل والصيانة والحماية. وفي المقابل، تتأخر مشاريع الطرق والتعليم والصحة، وتتراجع موازنات الخدمات، وتزداد الفجوة بين المركز والأطراف. ولا يقتصر التشوه على حجم الإنفاق فقط، بل يمتد إلى طبيعته. فقد يتم تنفيذ مشاريع في الإقليم لأسباب أمنية بحتة دون أن تكون متصلة بحاجات التنمية المحلية، مثل طرق عسكرية أو منشآت مراقبة لا تُسهم في تحريك الاقتصاد. ومع مرور الوقت، يترسخ نمط إداري يرى الإقليم

الحدودي "مشكلة أمنية" أكثر من كونه "فرصة تنموية"، ما يضعف التخطيط الإقليمي ويقلل من جاذبية الاستثمار.

وفي المقابل، بدأت بعض الدول في السنوات الأخيرة تتجه إلى مفهوم "الحدود الذكية" عبر التقنيات لتقليل كلفة السيطرة وتحسين إدارة الحركة. تقوم هذه المقاربة على الرقمنة، وأنظمة المراقبة، وتبادل المعلومات، وإجراءات جمركية أكثر كفاءة، بهدف الجمع بين متطلبات الأمن ومتطلبات التجارة. غير أن نجاح هذا التحول مرتبط بشرطين: الأول أن لا تتحول التكنولوجيا إلى تشديد بيروقراطي جديد يعمّق الاختناق، والثاني أن تقترن ببرامج تنمية محلية تخلق فرصًا بديلة للسكان، كي لا يبقى الاقتصاد غير الرسمي هو الخيار الأكثر جاذبية.

المسار الرابع هو الآثار الاجتماعية والديمغرافية. فالنزاع الحدودي قد يدفع إلى هجرة داخلية أو نزوح، أو إلى نمو تجمعات سكانية غير مخدّمة، ويؤثر في رأس المال الاجتماعي وفرص التعليم والعمل، ما يترك أثرًا طويل المدى على التنمية البشرية. فالمجتمعات الحدودية قد تعيش حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي بسبب التوتر المستمر، وتواجه قيودًا على الحركة والعمل والتعليم، وقد تتعرض لانقسامات داخلية نتيجة الاستقطاب السياسي أو الإثني. كما قد تتغير الأنماط السكانية بفعل خروج فئات منتجة ودخول فئات نازحة تحتاج إلى دعم، ما يزيد الضغط على الخدمات ويضعف جودة الحياة. وهذه الآثار ليست قصيرة، لأنها تعيد تشكيل مهارات السكان، ومستوى التعليم، وأنماط العمل، وبالتالي تؤثر في قدرة الإقليم على النهوض حتى بعد تراجع النزاع.

ولتنظيم العلاقة بين النزاعات الحدودية والتنمية ، ينظر الجدول التالي الذي يوضح انماط النزاعات الحدودية وانعكاساتها على التنمية الاقليمية ووسائل المعالجة .

**جدول يوضح أنماط النزاعات الحدودية وانعكاساتها على التنمية الإقليمية ووسائل المعالجة**

| نوع النزاع الحدودي | أبرز الانعكاسات على التنمية الإقليمية | وسائل المعالجة الممكنة |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| نزاع ترسيم وتحديد حدود | تجميد الاستثمارات طويلة الأجل، ضعف التخطيط العمراني، تأخر مشاريع البنية التحتية، تردد المؤسسات المالية في تمويل المشاريع | تشكيل لجان ترسيم مشتركة، اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، إعداد خرائط وبيانات تقنية مشتركة، توثيق تاريخي وجغرافي معتمد |
| نزاع سيادة على منطقة متنازع عليها | عسكرة الإقليم، تراجع الخدمات العامة، نزوح سكاني أو عدم استقرار ديمغرافي، ضعف الثقة الاستثمارية | ترتيبات إدارة مشتركة مؤقتة، إنشاء مناطق عازلة أو منزوعة السلاح، إشراف أو مراقبة دولية عند الحاجة، فتح قنوات تفاوض دائمة |
| نزاع موارد عابرة للحدود | صراع على العوائد، توقف مشاريع الإنتاج، تلوث بيئي محتمل، توتر اجتماعي في المجتمعات المحلية | اتفاقات تقاسم منافع، إدارة مشتركة للموارد، أطر قانونية واضحة للاستغلال، اعتماد معايير شفافية ومراقبة بيئية |
| نزاع معابر وحركة تجارية | ارتفاع كلفة التجارة، تعطّل سلاسل الإمداد، توسّع الاقتصاد غير الرسمي، تراجع دور المدن الحدودية | تسهيل الإجراءات الجمركية، رقمنة المعابر، تطوير مفهوم الحدود الذكية، تنسيق أمني واقتصادي ثنائي أو إقليمي |
| نزاع هويات ومجتمعات متداخلة | توتر اجتماعي، تمييز أو إقصاء، تعطيل سوق العمل المحلي، ضعف رأس المال الاجتماعي | سياسات إدماج وتنمية محلية، برامج تنمية بشرية، حوكمة مجتمعية، آليات محلية لفض النزاعات وتعزيز الثقة |

يظهر الجدول ان هناك انواع مختلفة من النزاعات الحدودية والتي يظهر تاثيرها واضح على التنمية الاقليمية من خلال تاخر مشاريع البنية التحتية، وعسكرة الاقليم ،وصراع على العوائد، وارتفاع كلفة التجارة ، مما يؤدي الى اتخاذ وسائل مختلفة للمعالجة .

## المصادر :


١. أيت عبد المالك، نادية. (٢٠٢٠). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية. مجلة الدراسات الحقوقية، ٧(٣)، ٥٦٨–٥٩٩.

٢. همام، أحمد همام محمد. (٢٠٢٢). العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان وإثيوبيا. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٥(١٤)، ٤٩٤–٥٢١.

٣. عبد القادر، زينب محمد ياسين. (٢٠٢٢). المشكلات الحدودية بين طاجكستان وقيرغيزستان: دراسة في الجغرافية السياسية. المجلة العربية للدراسات الجغرافية، ٥(١٥)، ١–٣٣.

٤. بوكريس، مروى محجوب. (٢٠٢٢). آليات تسوية المنازعات البحرية المتعلقة بإنشاء وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة: النزاع البحري الحدودي الجزائري الإيطالي الإسباني نموذجًا. القانون، ١١(٢)، ١٠٥–١٢٣.

٥. الشاذلي، ناجي محمد أسامة. (٢٠٢٢). الجوانب القانونية لإشكالية الحدود البحرية بين الدول: دراسة لمشكلة غاز الشرق الأوسط. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، (٤٧)، ٢١٥–٢٨٥.

٦. رزق الله، سارة، وشرقي، محمود. (٢٠٢٢). تنامي ظاهرة النزاعات الإثنية في إفريقيا ودورها في إثارة منازعات الحدود الدولية الإفريقية. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، ٨(٢)، ٢٠٣–٢٢١.

٧. ابن صايم، بونوار. (٢٠١٩). مقاربات التعاون الحدودي المغاربي. دفاتر السياسة والقانون، ١١(٢)، ١٧١–١٨١.

٨. لزهر، عبد العزيز، وتمزور، فتيحة. (٢٠٢٠). الإستراتيجية الجزائرية في إدارة حدودها: مقاربة تنموية. حوليات جامعة الجزائر ١، ٣٤(٥)، ٦٢١–٦٤٧.

٩. شوادرة، رضا، وزرداني، أمينة. (٢٠٢٠). هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي. مدارات سياسية، ٤(٣)، ١٠٦–١٣٠.

١٠. حموم، فريدة. (٢٠٢٠). مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة. مجلة ستراتيجيا، (١٤)، ٤٨–٦٦.

١١. سحقي، سمر. (٢٠٢١). الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجًا. مجلة ستراتيجيا، ٨(١٥)، ٦٠–٨٢.

١٢. ابن عبد الله، نوال قادة. (٢٠٢٢). استراتيجية تنمية المناطق الحدودية الجزائرية لفك العزلة وتخفيف الأزمات. أبحاث قانونية وسياسية، ٧(١)، ٣٦–٥٠.

١٣. دليل، فلاح علي. (٢٠٢٢). متطلبات التنمية المستدامة للأقاليم الحدودية الجزائرية. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٢(٢)، ٤٩٣–٥٢٤.

١٤. غزال، مفتاح. (٢٠١٩). التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي: مقاربة نظرية. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، ٣(١)، ٣٩٠–٤٠٨.

١٥. علاق، جميلة، وبولمشاور، رباب. (٢٠١٩). المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ٤(٢)، ٢٠٥–٢٢٧.